

ندوة «الأبناء» حول «البيئة ومصانع الشعب وتلوث أم الهيمان»: البيئة والتنمية يمكن أن تجتمعا في مسار واحد (1-2)

د.المضحى: مشاكل أم الهيمان من الأمور التي يعتبر تأخيرها غير مناسب وغير صحيح ما يتم تداوله عن تسييس القرارات البيئية



مدير التحرير الزميل محمد الحسيني يتابع الحوار بين المشاركين في الندوة (فهد حماد)



الزميل نائب رئيس التحرير عدنان الراشد مستمعا لحديث دعلي العمير ويبدو د.دماغ السديراوي

مدير عام «البيئة»: اللجنة المخولة بإيجاد مناطق صناعية بديلة انفقت على إعفاء هذه العملية من الجهات والإجراءات الرقابية لكونها تحمل صفة الاستعجال

رئيس لجنة البيئة: قصور شديد في الهيئة العامة للبيئة ليس في أم الهيمان فقط بل في الكويت بأكملها بسبب نقص الإمكانيات والأمواج السياسية التي تتقاذفها

واي منها الاقل خسائر يجب الاخذ بها ولكن نحن حتى الآن نقوم فقط بالصراخ ولا نقوم بالعمل الفعلي والمفيد.

8050 حالة ربو في أم الهيمان

رئيس لجنة أم الهيمان البيئية م. أحمد الشريع كمثل لاهالي أم الهيمان ماذا تود القول هنا وقد استبشرتم خيرا بإجراءات الهيئة وتحركاتها ثم حساب املكم بالاغلاقات المؤقتة، كما خاب املكم بتفاعس النواب الذين عاهدكم على تقديم استجواب لسو رئيس مجلس الوزراء بسبب تفاقم الوضع البيئي في أم الهيمان؟

اولا هي امانة كبيرة ان اكون ممثلا لام الهيمان في هذه القضية وانا مواطن اعمل بجد تطوعي لتبيان الحقائق التي يعانيتها قاطنوا أم الهيمان فلتبيان حجم التلوث تلجأ الى الجانب الصحي الذي يؤكد ارتفاع عدد حالات الربو، مما يشير الى كارثة صحية انسانية مقبلة في منطقة يسكنها 45 ألف مواطن حيث يشير تقرير رسمي في وزارة الصحة لعام 2005 الى ان عدد حالات الربو في مركز أم الهيمان الصحي 1400 حالة بينما سجلت اعلى الاصابات بعد منطقتنا في الصباحية 170 حالة في اواخر 2009 وما دفعنا للتصعيد لاستجواب سمو رئيس مجلس الوزراء استشارنا التقصير من قبل الجهات التنفيذية في متابعة حل المشكلة حيث ارتفعت حالات الاصابة بالربو في المنطقة وبقرار من وزارة الصحة الى 8050 حالة ومرض الربو هو المؤشر الاول لتدهور كيمياء الجسم الذي يؤدي الى اضرار اكثر خطورة والمواد الكيميائية التي تم رصدها في المنطقة وبقرارات رسمية وخاصة شديدة الخطورة وموجودة في سماء المنطقة مثل التلوين والبززين وغيرها فضلا عن الجزئيات العالقة بسبب مصنع الاسمنت الموجود في المنطقة، والماطلة بالتحرك سواء في نقل المنطقة او المصانع سيكون لها مردودات خطيرة لذلك لا بد من اخذ القرار بشكل عاجل لان الامر لا يحتمل الكثير من

القرارات والمداولات السياسية.

تحسن نؤكد ان «أم الهيمان» بنيت في بقعة اوصى تقرير عام 1994 الصادر عن الادارة البيئية في وزارة الصحة قبل انشاء هيئة البيئة بعدم صلاحيتها لاقامة منطقة سكنية بسبب انبعاثات المصانع اضافة الى دراسة قام بها معهد الابحاث خلصت الى ان متوسط الملوثات يصل الى 20 ضعف المسموح به في المنطقة، ما نود قوله ان تفاقم الوضع الصحي وزيادة حالات الاجهاض والاصابة بالاكزيما كلها مؤشرات على كارثة صحية مقبلة لا محالة والطبيعة فرضت نفسها على المنطقة وجعلت المتسبب بالتلوث المصانع بسبب حركة اتجاه الرياح 80٪ من ايام السنة من الشمال الى الشمال الغربي وهي موقع مصانع القطاع الخاص واغلب هذه المصانع اي 80٪ منها ملاكها الحقيقيون غير كويتيين الاسم بالترخيص كويتي ولكن المشغل الحقيقي اجنبي هندي، ايراني، وفرنسي والكويتي موجود بالاسم فقط ويتسلم شهريا من المشغل 6 او 7 آلاف دينار وفي نهاية كل عام 50 ألف دينار وبطبيعة الحال هو مالك الارض بقيمة مليون دينار ونصف المليون وهذه هي حقيقة الاستثمار الكويتي في تلك المنطقة، ونحن دخلنا بعض المصانع الموجودة في المنطقة ويمكن ان يطلق عليها تعبير «خردة» بكل ما للكلمة من معنى والحديث عن احداث النظم والجودة والتطبيقات غير صحيح بل اظن ان المصانع التي لا ترخص في دول المشغل الحقيقي ينقلها الى الكويت، وهذا غياب المراقبة من قبل هيئتي الصناعة والبيئة حتى ان الهيئة العامة للبيئة في جولتها التفقيسية الاخيرة كان لديها كشف به 126 مصنعا في المنطقة ولكنها فوجئت 156 مصنعا نتيجة لتقسيم المصانع بالاتفاق مع الهيئة العامة للصناعة دون العسوة لهيئة البيئة وهذا يظهر كيف تحرق الواسطة القوانين وتدمر الضوابط والنظم ونحن هنا نطلب من الصناعيين وقفة تجاه الارقام التي تنذر بالتدهور البيئي في منطقتنا لغيب الروح الوطنية لدى المشغلين الحقيقيين للمصانع وهم من الاجانب.

تلجأ الهيئة الى هذا الحل وأجرت اتفاقيات مع المصانع واعطتها مهلة معينة لتعديل وضعها البيئي علما ان المصانع لن تنتظر الهيئة للضغط عليها لكي تحسن وضعها فهي تريد تصدير إنتاجها وبالتالي هي بحاجة لشهادات «إيزو» للارتقاء بمنتجاتها للمستويات الصالحة للتصدير.

ولو أردنا الحديث عن المخالفات لقانون الهيئة العامة للبيئة فهو قانون قديم ولم يتم التعديل عليه وتمت مخالفة أحد المصانع الذي يصدر منتجاته الى أبوظبي، كان قد أخذ شهادة بأنه من أفضل مصانع الخليج من قبل مفتشين معتمدين من مدينة «مصدر» في أبوظبي سواء من الناحية البيئية أو الإنتاج وحتى الأيزو تعطى مهلة لتعديل الوضع لمدة ستة أو تسعة أشهر للمصانع المخالفة أما الهيئة فلم تفعل ذلك.

وحل المشكلة يتطلب جلوس جميع الأطراف والتداول في الأمر فالهيئة مقصرة والتجار كذلك ومجلس الأمة مقصر وكذلك مجلس الوزراء وليس عيبا ان نعترف بهذا التقصير بل يجب ان نضع مهلة معينة للخروج من المشكلة وليس معاقبة قطاع على حساب آخر والنظر أيضا للملوثات الأخرى الصادرة عن محطات توليد الكهرباء ومن مرادم النفايات وغيرها، فالأمر لا يقتصر على المصانع فلذلك لا ينبغي وضع اللوم بالكامل على التجار نعم أنا مقصر ولكن بسبب تقصير من يتابعني وجمود القانون البيئي وغياب التجديد والتنقيح وفقا للمقتضيات العالمية، أما مسألة الخسارة المادية فهي مفروغ منها لأننا نحارب من كل الجهات ولم يبق سوى القول لنا ان نزيل منازلنا لأنها وجدت بالخطأ.

مشكلتنا أننا لا نناقش لحل مشكلة وانما لارضاء طرف آخر ولا نبحث عن حل بل نبحث عن تعجيز يجب البدء بالبحث عن الحلول السهلة وليست الصعبة لكي تكون ممكنة التحقيق وهناك عدة افكار تطرح لمشكلة أم الهيمان منها ازالة المدينة او ازالة المصانع او ازالة الـKOC وكل فكرة يجب النظر الى نتائجها

داخل المصنع ولا احد يريد الاذى لنفسه ولولاده، اما تسييس القضية فلا يقتصر على الندوة التي عقدت بخصوص أم الهيمان والتي كانت تصعيدية جدا بل تحرك مجلس الوزراء منذ التلوين بالاستجواب وهنا بدأ الضغط السياسي حيث تم انشاء لجنة للكشف على المنطقة واتخاذ الإجراءات ضد المصانع وبندرة حادة كانت كردة فعل على التهديد بالاستجواب وكان الضغط باتجاه الانتهاء من التقرير قبل موعد الاستجواب مما أدى الى ارباك العملية الصناعية، وأجاز مجلس الوزراء تقرير الهيئة ولم يتم منح المصانع المدة الكافية لكي تعدل وضعها لمواءمة المعطيات البيئية مع أوضاعها التشغيلية، والهيئة العامة للبيئة لم تتجاوز قرار مجلس الوزراء وكذلك المجلس الأعلى للبيئة الذي غلت يده بتوصيات مجلس الوزراء وهذا ما يحتم صفة التسييس على القضية ولا يمكن ان ينقذها بأي حال من الأحوال.

أما فيما يتعلق بقضية منح الموافقات بناء على دراسة المردود البيئي فنحن لا ننكر وقوع أخطاء في عمليات التنفيذ ولكن إذا كان هناك غياب كامل وللسنوات عدة للهيئة عن الساحة الصناعية فمن البيئي ان نجد المخالفات والتجاوزات وربما عن غير قصد فيمكن لأحدهم ان يمر في طريق ممنوع المرور ويخالف دون قصد بسبب عدم وجود شرطي يده على الطريق وبالتالي يجب ان يكون المبدأ حسن الظن، فالمستثمرون نفذوا مشاريعهم وأغلبهم كان يعتقد أنه يعمل وفق الاشتراطات البيئية الا أنهم ظهر عكس ذلك وتبين بأنهم بحاجة الى توجيه ولكي نحقق النمو والحياة الطيبة فنحن بحاجة الى تكاتف جميع الجهات، الهيئة تريد البيئة والصناعيون يريدون التنمية والدولة بمؤسساتها تريد الاتيين معا ولذلك يجب التفتيش عن صيغة لكي يتماشى هذا الأمران معا البيئة والتنمية دون ان ينمو أحدهما على حساب الآخر، وهذا تزيده ونوده، نحن نطلب ان يكون هناك هدوء وترو في معالجة الأمر، المشاكل واقعة نعم بعد غياب الهيئة 6 سنوات عن الساحة الصناعية حيث كانت آخر قراءة لها على المصانع في عام 2004 ومن المتوقع ان تحدث مخالفات في غياب الرقابة البيئية.

المشكلة موجودة والحل يكمن في تحديد المصدر

ينتقل الحديث الآن الى دماغ السديراوي كخبير بيئي وعالم في مسألة تلوث الهواء لمعرفة رايه العلمي في الوضع بأم الهيمان، ما الحل، وما المطلوب من هيئة البيئة ومن الصناعيين معا؟

يخيل لنا عند الحديث عن قضية أم الهيمان ان هناك جريمة قتل ونشئته جميعا بشخص تنتعبه وهو بري والمجرم يتابع حياته بشكل طبيعي الامر ليس كذلك وفي موضوع أم الهيمان يجب النظر اليها بشكل علمي ففي دراسة معدة كرسالة دكتوراه لاحد موظفي «الابحاث» استقى معلوماته من محطات رصد الهواء التابعة لهيئة العامة للبيئة اظهرت نسبة انبعاثات بعض الغازات والزيادة عن الحد المسموح به فمثلا في أم الهيمان نسبة الزيادة في الساعات لغاز nonmethain hydrocarbono نحو 46٪ عن الحد المسموح به بينما في منطقة الرقة النسبة 66٪ والرانية 75٪ والجهراء 74٪ وام العيش 62٪ زيادة وكلها اكثر من ام الهيمان وهذا لا يعني عدم وجود مشكلة في المنطقة المذكورة بل على العكس المشكلة موجودة ولكنها بحاجة الى دراسة معمقة لمعرفة المصدر والمسبب ومن ثم وضع الحلول فالمشكلة عامة لكل الكويت وليست خاصة بمنطقة محددة وتحتاج دراسة علمية وافية لتحديد المشكلة ومن المتسبب فيها، وهذا ما يعكف معهد الابحاث على فعله حاليا باجراء دراسة تستمر لمدة سنتين لتحديد المشكلة ومصدر التلوث والغازات الملوثة في منطقة أم الهيمان ومقارنتها بملوثات المناطق الأخرى وعلى أساسها توضع الحلول الناجحة التي قد تحسم المسألة.

الشريع: 30 مصنعا في الشعبية الغربية ليست موجودة في كشوفات «البيئة» وتم تقسيمها بعلم «الصناعة» تحت بند الواسطات



الانبعاثات الملوثة خطر يهدد الصحة العامة

صالح: 66٪ من مصانع الشعبية الغربية إدارتها العليا من الكويتيين وبالطبع هم حريصون على صحتهم وصحة أبنائهم



د.صالح المضحي في حوار نقاشي مع خالد الخالد ومحمد صالح مستمعا



م.أحمد الشريع في نقاش مع الزميلة دارين العلي

الكل بمكايين

الاستاذ خالد الخالد: ما رؤيتكم للأمر كمعضو في غرفة التجارة والصناعة خصوصا أنكم وقطاع خاص تحددتم عن خسائر وضرب طال القطاع الصناعي والاقتصاد بشكل عام جراء هذه العقوبات التي تعرضت لها المصانع؟

في البداية أود التحدث في خمس نقاط وهي تتعلق بمجلس الأمة الحل: سياسي أم بيئي، الهيئة العامة للبيئة صخرة بعد غياب، نوعية الابحاث التي قامت بها الهيئة، وصل التلوث من القطاع النفطي أم الصناعي، وموقع أم الهيمان، وفي هذه القضايا جميعا وفي جميع الدول يفترض على المصانع ان تكون بعيدة عن المراكز السكنية، وأم الهيمان لم تكن كما هي عليه الآن فقد أعيد بناؤها بعد الاحتلال وكانت شركة KOC موجودة قبل إعادة بنائها لذلك كان من الأجرر للهيئة العامة للبيئة أو الجهة المعنية في ذلك الوقت عدم الموافقة على بناء مدينة وسط المصانع، والأمر أمام خيارين فإما ازالة KOC وهو أمر صعب أو عدم بناء المدينة في موقعها الحالي، لذلك فالغلطة الأولى هي بناء المنطقة في موقع غير ملائم بعد الاحتلال.

أما النقطة الأخرى فيجب تحديد مصدر التلوث بالضبط فهل هو ناتج عن المصانع أم عن KOC في ظل قراءات الهيئة المتباعدة زمنيا عن كلا القطاعين، لماذا لم تقم الهيئة بعملها الروتيني الدوري بالمراقبة والتفتيش على المصانع وقصرت في ذلك لمدة طويلة وعندما تحركت قامت بعقد اتفاقيات مع القطاعات النفطية وطبقت عقوبات شديدة على المصانع وهذا ما نعتبره سياسة الكيل بمكيالين فلماذا لم